الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلديـــة جندوبـة

عـــــــــدد

المحضـر العـــــام

للجلسة الاستثنائية للمجلس البلدي لبلدية جندوبة

الأربعاء 28 سبتمبر 2018

على الساعة العاشرة صباحا يوم الجمعة 28 سبتمبر 2018 ترأس السيد عمار العيادي رئيس بلدية جندوبة اجتماع المجلس البلدي في جلسته الإستثنائية وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 66386134 بتاريخ 21 سبتمبر 2018 وجهت إلى السادة الأعضاء هذا نصها " تحية وبعد، أتشرف بدعوتكم لحضور إجتماع المجلس البلدي في جلسته الإستثنائية وذلك يوم الجمعة 28 سبتمبر 2018 على الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية وذلك للنظر في المواضيع التالية :

1- المصادقة على النظام الداخلي للمجلس البلدي
2- المصادقة على المنحة الجملية والإمتيازات العينية المخولة لرئيس المجلس البلدي
3- النظر في وضعية رخص التزود بالماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي وقرارات الهدم.
4- النظر في إحداث مجلس دائرة الهادي بن حسين جندوبة.

حضر السادة المستشارين الآتي ذكرهم:

- إيناس إينوبلي : المساعد الأول لرئيس البلدية
- نور الدين عوادي : مستشار بلدي
- بسمة كرعاوي : المساعد الثالث لرئيس المجلس البلدي
- مراد الخزري : مستشار بلدي
- بسمة مشرقي : مستشار بلدي
- بلقاسم غربي : المساعد الرابع لرئيس البلدية
- عبيد خميري : مستشار بلدي
- تقوى غنجاتي : مستشار بلدي
- سمير الخزري : مستشار بلدي
- عبد الرحمان العبيدي : مستشار بلدي
- عمر المناعي : مستشار بلدي
- صلاح الحيدري : مستشار بلدي
- منية قاسمي : مستشار بلدي

- رامي الخزري : مستشار بلدي
- حليم عيادي : مستشار بلدي
- منير سلامي : مستشار بلدي
- توفيق السلطاني : مستشار بلدي
- وداد غزواني : مستشار بلدي
- إنصاف العيادي : مستشار بلدي
- كمال عوادي : مستشار بلدي
- رفقة شرفي : مستشار بلدي
- حسان الهلالي : مستشار بلدي
- بسمة خلفاوي : مستشار بلدي
- سماح عوادي : مستشار بلدي
- عادل مازني : مستشار بلدي
- عمر المناعي : مستشار بلدي
- فطيمة عيادي : مستشار بلدي
- ناريمان طويهري : مستشار بلدي
- رفقة شرفي : مستشار بلدي

وقد تغيب بعذر كل من السيدات والسادة :

- كمال بنعثمان : المساعد الثاني لرئيس البلدية
- رحمة الجوادي : مستشار بلدي
- أريج مازني : مستشار بلدي
- رمزي الورغي : مستشار بلدي
- يونس عبيدي : مستشار بلدي
- نائلة معروفي : مستشار بلدي
- مبروك السلطاني : مستشار بلدي

كما حضر من الإدارة البلدية كل من السادة:

- عائدة غزواني : كاهية مدير الإدارة الفرعية للمصالح الفنية
- محمد علي السلطاني : المصلحة الفنية ببلدية جندوبة

وتولت السيدة حياة محمودي كتابة الجلسة.

رحب السيد رئيس البلدية بكافة السادة الحضور ثم شرع في التداول في المواضيع تباعا كما يلي :

1. المصادقة على النظام الداخلي للمجلس البلدي

عملا بأحكام الفصل 215 من مجلة الجماعات المحلية الذي نص على ضرورة مصادقة المجلس البلدي على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تركيزه وإعتبارا لصدور الأمر الحكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية وعملا بأحكام الفصل الثالث من هذا الأمر الذي يلزم البلديات بتطبيقه إلى حين ضبط أنظمتها الداخلية ومصادقتها عليها طبقا لما تقتضيه أحكام مجلة الجماعات المحلية يعرض مشروع النظام الداخلي لمجلس بلدية جندوبة على أنظار أعضاء هذا الأخير للتداول والمصادقة.

وبعد النقاش والتداول وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين على النظام الداخلي النموذج المعروض أمامهم على إقرار بعض الخيارات منها أن لا يتجاوز التداول في أي موضوع كان الجلستين وإشترط تنقيح هذا النظام خلال دورة فيفري 2019 ليكون نظام خاص بمجلس بلدية جندوبة .

اقترح السيد كمال عوادي انه بعد المصادقة على النظام النموذج وجب ضبط تاريخ محدد لعقد جلسات أخرى لصياغة التقيحات المقترحة وقد شاطره الرأي السيد نور الدين عوادي في ذلك. وفي نفس السياق بين السيد عبيد الخميري أنه في الوقت الراهن ستعتمد بلدية جندوبة هذا الأنموذج وسيتم لاحقا تنقيحه وهذا عن طريق تكوين لجنة قانونية غير قارة تتكون من مستشارين. هذا وقد أفاد السيد الكاتب العام للبلدية بان مهام اللجنة ليس تحوير الأحكام والفصول الواردة به بل إضافة خصوصيات المجلس البلدي بجندوبة مع بعض التوضيحات وإقتراح بنود تكون ذات أهمية للإقرار جملة من المبادئ التي تكرس الحوكمة المحلية والشفافية والتصرف المحلي ودور المجتمع المدني..

2- المصادقة على المنحة الجملية والإمتيازات العينية المخولة لرئيس المجلس البلدي

عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 746 المؤرخ في 07 سبتمبر 2018 حول تحديد وضبط مقدار المنحة الجملية والإمتيازات العينية المخولة لرؤساء البلديات وخاصة الفصل الأول منه وإعتبارا لمعايير التصنيف الواردة به فإن بلدية جندوبة تعتبر بلدية صنف 4 بإعتبار تجاوز عدد سكانها للألف ساكن حيث حدد العدد الجملي لمتساكنيها وفق الأمر الحكومي عدد 1033 لسنة 2017 المؤرخ في 19 سبتمبر 2017 المتعلق بضبط عدد أعضاء المجالس البلدية بـ100085 ساكن وبناء على ذلك تكون المنح التي يمكن ان يتمتع بها رئيس بلدية جندوبة موافقة لما ورد بالأمر المذكور سلفا كما يلي :

	الحدّ الأدنى	الحدّ الأقصى	المقدار المصادق عليه
منحة التسيير	2400 د	2900 د	
منحة المسؤولية	150 د	200 د	
منحة السكن	420 د	450 د	
منحة التمثيل	270 د	300 د	

هذا وبالإضافة إلى عناصر المنح المشار إليها وإعتبارا لتصنيف البلدية تمنح لرئيس بلدية جندوبة سيارة وظيفية لا تتجاوز قوتها الجبائية 07 خيول مع حصة وقود شهرية في حدود 360 لتر وخدمات هاتفية بحساب مقدار شهري يتراوح بين 50 د و 100 د في شكل بطاقات شحن بعنوان خدمات هاتفية .

وإعتبارا لعدم توفي مسكن وظيفي على ملك البلدية فإن رئيس بلدية جندوبة تمنح له منحة السكن السالف ذكرها .

وتعرض جملة هذه الإمتيازات على المصادقة حسب ما إقتضته أحكام الفصل 09 من الأمر الحكومي عدد 746 المؤرخ في 07 سبتمبر 2018.

وبعد عرض الموضوع والتداول فيه أبدي كل من السيدين كمال العوادي حسان الهلالي بعدم اعتماد الحدّ الأدنى للمنحة الجملية المخولة لرئيس البلدية نظرا للمسؤولية الجسيمة الملقاة على كاهله وللتوسع الجغرافي لمدينة جندوبة الذي يفرض التنقل للإطلاع على الأوضاع في مختلف أنحاء المنطقة البلدية. وهذا ما شاطره السيد توفيق السلطاني من خلال مداخلته والذي أكد بأن المنح المخولة تعتبر ضعيفة مقارنة بقطاعات أخرى.

هذا وقد بين السد نور الدين عوادي بأنه تعفيفا وتنزيها لرئيس البلدية فإنه من الأولى اعتماد الحدّ الأدنى وهو ما تشبث به رئيس البلدية الذي أكد انه لن يقبل سوى بالحدّ الأدنى وأن ما يعنيه ويهمه هو خدمة جندوبة لا الحصول على الإمتيازات.

وبناء على ذلك وبعد التداول وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالإجماع على إعتماد الحدّ الأدنى في المنح المخولة لرئيس بلدية جندوبة كما يلي :

	الحدّ الأدنى	الحدّ الأقصى	المقدار المصادق عليه
منحة التسيير	2400 د	2900 د	2400 د
منحة المسؤولية	150 د	200 د	150 د
منحة السكن	420 د	450 د	420 د
منحة التمثيل	270 د	300 د	270 د
	الجملـــــــة		**3240 د**

3- النظر في وضعية رخص التزود بالماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي وقرارات الهدم.

بيّن السيد عبد الرحمان العبيد بان لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية عقدت جلسة بتاريخ 2018/08/17 للنظر في معايير إسناد تراخيص الربط بشبكات المتدخلين العموميين (الماء الصالح للشراب، النور الكهربائي وشبكة التطهير) والتي أحدثت بناءا على قرار النيابة الخصوصية المؤرخ في 01 سبتمبر 2012 وقد عقدت هذه الجلسة للنظر في وضعية الملفات العالقة والتي لم يقع البت فيها إلى حين تنصيب المجلس البلدي هذا وقد بات لزاما على اللجنة النظر في المطالب المقدمة وقد تم تسجيل عديد الوضعيات الشائكة والتي لم يقع الفصل فيها على غرار :

- أصحاب البناءات المتواجدة بالمناطق المخصصة للطرقات
- أصحاب البناءات المتواجدة بالمناطق الخضراء
- أصحاب البناءات المتواجدة داخل الملك العمومي للمياه (مناطق مهددة بالفيضانات)
- أصحاب البناءات المتواجدة بالمساحات المخصصة للتجهيزات الجماعية
- أصحاب البناءات المتواجدة بالملك العمومي للسكك الحديدية .

وقد أوضح السيد عبيد الخميري بأن اللجنتين أي لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية ولجنة الديمقراطية والحوكمة المفتوحة حاولتا التطرق إلى جميع حيثيات هذا الإشكال والمعايير التي يجب إتباعها لإسناد مثل هذه التراخيص العمرانية . هذا وقد بين السيد الكاتب العام للبلدية بان على البلدية إيجاد معايير وطرق لحل هذه الوضعيات وتقديم مقترحات وإزاء هذا الإشكال فالبلدية امام خيارين :

1- عدم إسناد التراخيص العمرانية وتطبيق القانون وهدم البناءات الفوضوية .
2- تسوية الوضعيات وتمتيع البناءات القائمة الذات استثنائيا بالتراخيص العمرانية وذكرها منطقة منطقة ويتحمل مشؤوليته كل من يقوم بالبناء بدون ترخيص في الغرض وتطبيق القانون وعدم مخالفته.

وتساءل السيد حسان الهلالي عن المقاسم التي تتمتع بالخدمات البلدية وجميع المرافق إلا أنها مناطق غير مقسمة وقد تدخلت وكالة التجديد والتهذيب العمراني لتهيئتها عن إمكانية حصول متسكانيها على رخص بناء في الغرض أم لا كمناطق الشرفة، السعايدية ، حي بورشادات ... وقد أوضح السيد كمال عوادي بأن هناك ضوابط محددة تحترم وأصحاب المقاسم هم من عليهم تسوية وضعية مقاسمهم وتهيئتها. وفي نفس السياق أكدت السيدة منية القاسمي على ضرورة احترام أما في التجمعات الريفية وخاصة المحاور الكبرى كسوق الجمعة، السواني ، عين القصير أي المناطق المحالة حديثا فان المعايير المعتمدة لإسناد مثل هذه التراخيص العمرانية هي ذاتها ودرسها حالة بحالة مع إمكانية مراعاة ظروف البعض وتقسيط معلوم الأداء على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي البيضاء .

وإثر النقاش والتداول في هذا الموضوع قرر المجلس البلدي إسناد التراخيص العمرانية دون إعتماد رخصة بناء للبناءات المقامة وتستثنى من ذلك :

- أصحاب البناءات المتواجدة بالمناطق المخصصة للطرقات والأرصفة أو الملك العام
- أصحاب البناءات المتواجدة بالمناطق الخضراء
- أصحاب البناءات المتواجدة داخل الملك العمومي للمياه (مناطق مهددة بالفيضانات)
- أصحاب البناءات المتواجدة بالمساحات المخصصة للتجهيزات الجماعية
- أصحاب البناءات المتواجدة بالملك العمومي للسكك الحديدية .
- أصحاب البناءات الذين لم يستظهروا بما يفيد الملكية أو ما يفيد التصرف

هذا مع الاتفاق على تسوية وتمكين أصحاب البناءات المقامة فقط بحي الزياتين من التراخيص العمرانية (الماء الصالح للشراب ، النور الكهربائي والربط بشبكة التطهير) بالرغم مخالفة البعض منها للمعايير السابقة وذلك بالنظر لإكتمال البناءات بكامل الحي وعدم القدرة على هدم الحي بأكمله مما يتطلب تسوية وضعية المتساكنين خاصة وقد تمتع أغلبهم بخدمة التزود بالماء الصالح للشراب والنور الكهربائي والربط بشبكات التطهير مما يفترض ضرورة تطبيق قاعدة المساواة بين الجميع .

4- النظر في إحداث مجلس دائرة الهادي بن حسين جندوبة

طبقا لمقتضيات الفصل 229 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 والمؤرخ في 09 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات العمومية المحلية الذي ينص على أن : "تحدث هيئة إستشارية بكل دائرة لا يقل أعضاؤها عن خمسة يعينون من بين أعضاء المجلس البلدي بقرار من رئيس البلدية بعد مداولة المجلس البلدي تسمى مجلس دائرة. ويراعى مبدأ التناصف وتمثيلية الشباب عند تعيين أعضاء مجلس الدائرة. ويرأس مجلس الدائرة رئيس الدائرة".

وعلى إثر عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي المنعقد بتاريخ 31 أوت 2018 إرتأى المكتب عرضه خلال الجلسة الإستثنائية.

لذا فالمعروض على أنظار المجلس البلدي النظر في تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية بالدائرة البلدية الهادي بن حسين.

وإثر عرض الموضوع على أنظار السادة المستشارين أفاد السيد رئيس البلدية بأنه قام بتعيين السيد كمال بنعثمان المساعد الثاني لرئيس البلدية رئيسا للدائرة البلدية الهادي عوضا عن السيد مبروك السلطاني الذي طلب إعفائه من هذه المهمة وقد أثار السيد توفيق السلطاني بعض النقاط التي يمكن إعتمادها لتعيين أعضاء الهيئة الإستشارية منها الكفاءة والقدرة على التسيير .

وبعد هذه المداخلات وإعتمادا على الفصل المذكور أعلاه أقر المجلس مبدأ التوافق لتكوين هذه الهيئة الإستشارية حيث تم إقتراح التركيبة التالية :

- كمال عوادي
- مبروك السلطاني
- منية قاسمي
- بسمة خلفاوي
- عبيد خميري
- نور الدين عوادي
- توفيق السلطاني
- وداد غزواني
- فطيمة عيادي

وبناء على ما تم عرضه صادق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالإجماع على تركيبة مجلس دائرة الهادي بن حسين المذكورة أعلاه والمكونة من السادة :

- كمال عوادي - مبروك السلطاني- منية قاسمي - بسمة خلفاوي - عبيد خميري - نور الدين عوادي - توفيق السلطاني - وداد غزواني - فطيمة عيادي

وفي الختام جدد السيد رئيس البلدية شكره لكافة المستشارين الحاضرين على تعاونهم واهتمامهم .

ورفعت الجلسة في حدود الساعة الواحدة مساء من نفس اليوم.

05 أكتوبر 2018

جندوبة في : .....

رئيس البلدية